أثرُ الكلمةِ في التركيبِ والمعنَى

د. عبدالنبي محمد موسى كريم (*)

كلية التربية واللغات صرمان – جامعة صبراتة

المقدمة:

يحتوي البحث على العناصر الآتية:

يرتبط النحوُ بالمعنى ارتباطًا وثيقًا، فالنحوُ لا يطبقُ قاعديًا إلا من خلالِ المعنى، كما أنَّ المعنى لا يفهمُ فكريًّا إلا من خلالِ النحوِ.

وقد راعى البحث هذا الارتباط من خلال الجوانب التي جاء بها سيبويه في كتابه، وهي:

- الرفعُ والمعنى، نحو: اقتران الرفعُ بمعنى الفاعليةِ والابتدائيةِ...
- النصبُ والمعنى، نحو: ارتباط المنصوباتُ بمعنى المفعوليةِ والحاليةِ والتمييزِ
- المعنى والتبعيةُ، نحو: اتباع التوابعُ من نعتٍ، وتأكيدٍ، وعطفٍ، وبدلٍ متبوعاتِها لإجرائِها عليها، وعلاقةِ ذلك بالعلامةِ الإعرابيةِ....
- الخلافُ الإعرابيُّ والمعنى؛ فالمعنى يدور مع دورانِ العلامةِ الإعرابيةِ، ويتضحُ هذا من خلالِ ذكرِ أسماءٍ أو أفعالٍ يصحُّ لها أكثرُ من علامةٍ إعرابيةٍ واحدة...
- الخلافُ الدلاليُّ والإعرابُ؛ فالعلامةُ الإعرابيةُ تدور مع دورانِ المعنى المقصودِ.
- الإعرابُ ومعنى المحذوفِ : حيثُ تبنى العلاقةُ الإعرابيةُ للظاهرِ تبعًا للعلاقاتِ المعنويةِ بينه وبين ما يقدُر من محذوفٍ، ويتضحُ ذلك فى معانى الإغراءِ والتحذيرِ، والاختصاص ، والنداءِ، والمبنى على مبتدأ مضمرٍ إلى غيرِها.

وللعلامةِ الإعرابيةِ في كتبِ النحاةِ طرائفُ جليلةٌ تبينُ إلى أىِّ مدى يمكنُ أنْ تحددَ جهةً من الجهاتِ الدلاليةِ للكلمةِ، فقد تذكرُ الكلمةُ في التركيبِ الواحدِ، وقد اختلفَ فيه جانبٌ من جوانبِها الدلاليةِ، وذلك بسببِ العلامةِ الإعرابيةِ.

* العلامةَ الإعرابيةَ في التركيبِ هي التي تحدد جهةَ العلمِ أو الجهلِ بالكلمةِ ؟!.

ففي قولنا : هذا الرجلُ منطلقٌ. هذا الرجلُ منطلقًا نجدُ أنَّ العلامةَ الإعرابيةَ تحددُ جهةً من الجهاتِ الدلاليةِ لكلمةِ (منطلق) في هذا التركيبِ.

حيث وضَّحتْ أو دلَّتْ على جهةٍ دلاليةٍ من الكلمةِ.

* السياقَ الدلاليَّ قد يفرضُ موقعًا إعرابيًا خاصًا دونَ ما يعتقدُ به بعضُ النحويين.

(*) Email: hanan.bezan@academy.edu.ly

كما في قولِه – تعالى – : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ {آل عمران من 97} تكون(مَنْ) بدلًا من الناسِ في موضعِ خفضٍ، لكنه قد استهوى طائفة من الناس بأنها فاعلٌ بالمصدرِ، كأنه قالَ: أنْ يحجَّ البيتَ من استطاعَ...

* أثرَ العلاقةِ بين الجانبِ الدلاليِّ للكلمةِ والعلامةِ الإعرابيةِ في الفعلِ...

تمهيد:

تتشعبُ أفكارُ علاقةِ النحوِ بالمعنى وتتعددُ إلى حدٍّ واسعٍ وسعَ اللغة؛ فالكلامُ شيءٌ وظلُّه، النحوُ أو المعنى هو الشيءُ، والآخرُ ظلُّه، ولا تستطيعُ أنْ تجزمَ أيًّا منهما الشيءَ أو الظلَّ؛ لذلك لا انفصامَ بينهما، ولا تحديدَ لأحدِهما في حالِ افتقادِ الآخرِ أو تغيُّبِه، وهذا البحثُ:

يذكرُ في إنباهِ الرواةِ : " قال ثعْلبٌ : العربُ تُخرجُ الإعرابَ على الألفاظِ دونَ المعاني، ولا يفسدُ الإعرابُ المعاني، وإذا كان الإعرابُ يفسدُ المعنى فليس من كلامِ العربِ " [1]

ويُمتدحُ الفراءُ فى هذا المجالِ ؛ لأنه كان يقولُ :" كلُّ مسألةٍ وافقَ إعرابُها معناها؛ ومعناها إعرابَها فهو الصحيحُ " [2].

وكان بعضُهم يغلِّطُ سيبويهِ ؛ لأنه حملَ كلامَ العربِ على المعاني دونَ الألفاظِ[3]

ولم يوجدْ فى كلامِ العربِ وأشعارِ الفحولِ إلا ما المعنى فيه مطابقٌ للإعرابِ، والإعرابُ مطابقٌ للمعنى [4].

ويذكر أن" الفراءَ حملَ العربيةَ على الألفاظِ والمعاني، فبرعَ واستحقَّ التقدمةَ، وذلك كقولِك: مات زيدٌ، فلو عاملْت المعنى لوَجَب أن تقولَ : مات زيدًا؛ لأن اللهَ – تعالى– هو الذى أماته، ولكنك عاملْت اللفظَ فأردتَ : سكَنَتْ حركاتُ زيدٍ[5].

فاللغةُ معنى ولفظٌ، ولابدَّ أنْ يَتَّسِقَا ويتواءَما، وهما متلازمان، والجانبُ اللفظىُّ فى اللغةِ هو الظاهرُ والمحسوسُ من خلالِ النطقِ، ويستنتجُ منه المجموعُ الدلاليُّ كلٌّ بحسبِ ترجمتِه وفهمِه؛ لكنَّ هناك أمورًا دالةً لا انفكاكَ منها، وكان العربُ يعرفون ذلك تلقائيًا دونَ رجوعٍ إلى قواعد؛ ذلك لأن القواعدَ التركيبيةَ كانت إحساسًا ومشاعرَ مُتَذَوَّقَةً؛ لأنها مرتبطةٌ لديهم بالمعنى المفهومِ من السياقِ مقامًا أو حالًا أو لفظًا، ولا دهشةَ أنْ نقرأَ لدى اللغويين الأوائلِ :

"البدويُّ يدركُ الفرقَ بين: جاء زيدٌ الراكبُ، وراكبًا، وإن كان لا يُسَمِّى الأولَ صفةً، والثانى حالًا؛ ولذلك قالَ أعرابىٌّ سمعَ مؤذنًا يقولُ: أشهدُ أنَّ محمدًا رسولَ الله، بنصبِ الرسولِ: فَعَلَ ماذا؟ لفهمِه قصدَ الصفةِ " [6].

فالنحوُ والمعنى شئٌ وظلُّه، فكلٌّ منهما يؤدى إلى صنوِه، ويدلُّ عليه، ويرشدُ إليه، وينبئُ عنه. وليسا وجهين لعملةٍ واحدةٍ، وإنما هما معًا متداخلان فى تكوينِ كلِّ وجهٍ من وجهى العملةِ الواحدةِ.

ويقصدُ بالنحوِ بناءُ الجملةِ، فالنحوُ يبحثُ ويدرسُ الجانبَ التركيبىَّ فى الكلامِ، وهو متشعبٌ وأنواعٌ يتصلُ بعضُه ببعضِه الآخرِ، فهو كلٌّ متشابكٌ متكاملٌ

الكلمة والنحو:

هناك رباطٌ وثيقٌ بين النحوِ والجهةِ الدلاليةِ للكلمةِ، وكلٌّ منهما يؤدى إلى الآخرِ ويدلُّ عليه؛ لهذا فقد بُنيت اللغةُ العربيةُ على الناحيةِ الإعرابيةِ من حيثُ الوصلُ في التركيب.

ورسمَ لذلك قواعدُ نطقيةٌ عامةٌ، يدلُّ بها الضمةُ وما ينوبُ عنها على الفاعليةِ أو الابتدائيةِ، وإنْ شئتَ قلتَ: وعلى ما يُشبَّه بهما، من : اسمِ كانَ، واسمِ كادَ، وغيرِهما، وعلى ما يبنى عليهما.

ويدلُّ بها الكسرةُ وما ينوبُ عنها على الجرِّ أو الإضافةِ الخاصةِ بالاسمِ أو الجملةِ.

ويدلُّ بها الفتحةُ وما ينوبُ عنها ما عدا ذلك، وإن شئتَ القولَ – كما يراه النحاةُ – يدلُّ بهما على المفعوليةِ وأشباهِها.... إلى غيرِ ذلك.

ويدلُّ بها السكونُ وما ينوبُ عنها على الجزمِ والبتِّ والقطعِ الخاصِّ بالفعلِ.

وما يدورُ من خلافاتٍ بين النحاةِ في التوجيهِ الإعرابىِّ لكلمةٍ ما إنما هو قائمٌ على التوجيهِ الدلالىِّ.

كما أنَّ الخلافَ فى نطقِ بعضِ الكلماتِ فى مواقعِها من الكلامِ إنما هو قائمٌ على الخلافِ الدلالىِّ، أو التوجيهِ الدلالىِّ كذلك.

ولقد عرضت بعضُ الكتبِ، سواءٌ أكانت النحوية منها أم تلك التي تتعرضُ لدراسةِ القرآنِ الكريمِ[7] مثلَ هذه الفكرة وهي أن النحوُ يرتبط بالمعنى ارتباطًا وثيقًا، فالنحوُ لا يطبقُ قاعديًا إلا من خلالِ المعنى، كما أنَّ المعنى لا يفهمُ فكريًّا إلا من خلالِ النحوِ. **وقد راعى سيبويهِ فى كتابِه فى عرضِه للقواعدِ النحويةِ هذه الفكرةَ، ويتضحُ ذلك من خلالِ الجوانبِ الستةِ الآتيةِ :**

– **الرفعُ والمعنى** : حيثُ يُقرنُ الرفعُ بمعنى الفاعليةِ والابتدائيةِ وما هو مبنيّ على الابتدائيةِ، وتؤولُ المرفوعاتُ على تقديرِ مضمراتٍ تسايرُ هذه المعاني، كرفع خبرِ لحذفِ المبتدأ، والحملِ على موضعِ (إنَّ) واسمِها.

– **النصبُ والمعنى** : حيثُ ترتبطُ المنصوباتُ بمعنى المفعوليةِ والحاليةِ والتمييزِ، ويتمثلُ ذلك من خلالِ دراسةِ المفعولِ به، والمفعولِ فيه، والمفعولِ معه، والمفعولِ له، وما بعدَ المقاديرِ، والحاليةِ وما في معناها، وبالحذفِ في معنى المفعوليةِ، والإغراءِ والتحذيرِ، والنداءِ، والاختصاصِ، والمنصوبِ على التعجبِ، وتلك المنصوباتُ التي تؤولُ لمضمراتٍ يتضحُ فيها معنى المفعوليةِ، والكلماتُ التي تنطقُ بين النصبِ وغيرِه، وهى أثناءَ نصبِها تؤولُ بمعنًى من المعاني التى تنصبُ لها الأسماءُ.

– **المعنى والتبعيةُ**: حيثُ تتبعُ التوابعُ من نعتٍ، وتأكيدٍ، وعطفٍ، وبدلٍ متبوعاتِها لإجرائِها عليها؛ أو لأنها كالاسمِ الواحدِ، لهذا تبعَ بعضُها بعضَها الآخرَ نحويًا، ويتضحُ ذلك من خلالِ دراسةِ النعتِ، والعلاقةِ المعنويةِ بينه وبين منعوتِه، ونعتِ (أي) فى النداءِ، والنعتِ بين الحقيقةِ والمجازِ، وعلاقةِ ذلك بالعلامةِ الإعرابيةِ، والنعتِ بين التقديرِ اللفظىِّ

والمجازِ، وعلاقةِ ذلك بالعلامةِ الإعرابيةِ، والنعتِ بين التقديرِ اللفظيِّ والإعرابِ، والنعتِ بين التقديرِ المعنويِّ والإعرابِ، والنعتِ ومراعاةِ التقديرِ المعنويِّ للمنعوتِ.

– **الخلاف الإعرابيُّ والمعنى** : حيثُ يدورُ المعنى مع دورانِ العلامةِ الإعرابيةِ، ويتضحُ هذا من خلالِ ذكرِ أسماءٍ أو أفعالٍ يصحُّ لها أكثرُ من علامةٍ إعرابيةٍ، وتوجهُ العلامةُ الإعرابيةُ المعنى – حينئذٍ –، من نحو: الفعلُ المضارعُ بين علاماتٍ إعرابيةٍ مختلفةٍ فى جملةٍ واحدةٍ، أو ما يلحقُ به من إعمالِ (إذن) وإهمالِها، وحتى، والمستثنى بأحوالِه الإعرابيةِ وعلاقاتِه المعنويةِ بما يسبقُه حينئذٍ.

– **الخلافُ الدلاليُّ والإعرابُ** : حيثُ تدورُ العلامةُ الإعرابيةُ مع دورانِ المعنى المقصودِ، ويتضحُ ذلك من خلالِ الأمثلةِ التي تتغيرُ فيها العلامةُ الإعرابيةُ للفعلِ أو الاسمِ تبعًا للمعنى المستهدفِ، نحو : لا تأكل السمك، وتشرب اللبن، لا تدنُ من الأسد يأكلك... إلخ، وكذلك العلاقةُ الدلاليةُ بين الجملةِ والكلمةِ، والخلافُ الدلالي لبعضِ الأدواتِ : كالواوِ، والفاءِ، وحتى، واللامِ، وكي.... إلى غيرِها، والخلافُ الدلاليُّ للفعلِ، نحو: دعا، علم... إلى غيرِهما.

– **الإعرابُ ومعنى المحذوف** : حيثُ تبنى العلاقةُ الإعرابيةُ للظاهرِ تبعًا للعلاقاتِ المعنويةِ بينه وبين ما يقدُر مَن محذوفٍ، ويتضحُ ذلك فى معانى الإغراءِ والتحذيرِ، والاختصاصِ ، والنداءِ، والمبنى على مبتدإٍ مضمرٍ إلى غيرِها.

ومما يتدخلُ بهَ الموقعُ الإعرابيُّ، أو الجانبُ النحويُّ فى التحديدِ الدلاليِّ للفظٍ ما نجدُه فى مثلِ التعبيرين :

– أدبته تأديبًا

– وضربته تأديبًا

فإذا كان الأولُ مفعولًا مطلقًا؛ فهو مؤكِّدٌ مبيِّنٌ لحقيقةِ التأديبِ الذى يجبُ أنْ يكونَ، ولذا فقد جاءَ المصدرُ اسمَ جنسٍ يدلُّ على العمومِ.

أما هو فى التعبيرِ الثانى فإنما يدلُّ على المفعوليةِ لأجلِه، أي: أنَّ الحدثَ الأولَ قد وقعَ لإحداثِ هذا المدلولِ فى المصدرِ المذكورِ.

وواضح أن هناك فرقًا دلاليًا للتأديبِ فى الموضعيْن، فهو فى الأولِ يدلُّ على التأديبِ الخالصِ المثاليِّ، ولذا فقد كرَّرَ التأديبَ مرةً فى الفعلِ، وأخرى فى المصدرِ، وليس مدلولُ الثانى كمدلولِ الأولِ؛ لأنَّ الأولَ مسندٌ إلى الفاعلِ، أما الثانى فهو غيرُ مسندٍ؛ لأنَّه المثالُ الذى يحدثُ من أجلِه الفعلُ محاولةً للوصولِ إليه.

أما التأديبُ فى التعبيرِ الثانى ففاعلُه هو فاعلُ الفعلِ الأولِ؛ ولذا فإنَّ مدلولَه يقصُر عن مدلولِ التأديبِ فى التعبيرِ الأولِ، حيثُ إنَّ له فاعلًا فى الثانى، فهو غيرُ مثاليٍّ.

كذلك يمكنُ أن نربطَ دراسيًا بين أحوالِ الفعلِ البنائيةِ والإعرابيةِ وبين ما يمكنُ أنْ يؤديه من دلالةٍ:

فالماضى والأمرُ مبنيان دائمًا لدلالةِ كلٍّ منهما على زمنٍ مختصٍ بعينِه، الأولُ لما مضى، والثانى لما يستقبلُ.

أما المضارعُ فإنه معربٌ لعدمِ اختصاصِه بزمنٍ، فإذا دلَّ على ما مضى فإنه يجزمُ، ويكونُ فيه جانبٌ من الاشتراكِ اللفظيِّ مع الماضى.

وإذا دلَّ على ما يستقبلُ كان مثلَ الأمرِ، حيثُ يجزمُ، والأمرُ يبنى على ما يجزمُ به المضارعُ.

أما أنه ينصبُ فإنه فيما إذا دلَّ على مستقبلٍ من خلالِ أدواتٍ مختصةٍ بذلك.

وعندما يعرضُ النحاةُ بناءَ الحروفِ فإنهم يعللون لبنائِها عدمَ اعتوارِها ما لا تفتقرُ فى دلالتِها عليه إلى إعرابٍ، نحو: أخذتُ من الدراهمِ، فالتبعيضُ مستفادٌ من لفظ (من) بدون الإعرابِ[8].

وللعلامةِ الإعرابيةِ فى كتبِ النحاةِ طرائفُ جليلةٌ تبينُ إلى أيِّ مدى يمكنُ أنْ تحددَ جهةً من الجهاتِ الدلاليةِ للكلمةِ، فقد تذكرُ الكلمةُ فى التركيبِ الواحدِ، وقد اختلفَ فيه جانبٌ من جوانبِها الدلاليةِ، وذلك بسببِ العلامةِ الإعرابيةِ.

يذكر سيبويه في كتابه القــولَ: (أما العبيدُ فأنت ذو عبيد). أنَّ الوجــهَ هو الرفعُ، ولكنَّها – أي : العبيدَ – تنصبُ حين لم يجعلْهم شيئًا معروفًا[9].

فالفرقُ بين دلالةِ العلمِ بالاسمِ ودلالةِ الجهلِ به فى مثلِ هذا التركيبِ إنما يأتي من العلامةِ الإعرابيةِ، فالنصبُ يدلُّ على الجهلِ به، وأنه شيءٌ غيرُ معروفٍ للمخاطبِ.

أما الرفعُ فإنه يدلُّ على أنه معلومٌ، أي: أنهم – مدلول الكلمة – أعيانٌ قد عرفَهم المخاطبُ كمعرفتك.

فإذا قلتَ : "أمَّا البصرةُ فلا بصرةَ لك، وأمَّا الحارثُ فلا حارثَ لك، وأمَّا أبوك فلا أبًا لك، فهذا لا يكونُ فيه أبدًا إلا الرفعُ؛ لأنه اسمٌ معروفٌ ومعلومٌ، قد عرف المخاطب منه ما قد عرفت، كأنك قد قلت : أمَّا الحارثُ فلا حارثَ لك بعدَه، أو فلا حارثَ لك سواه، وكأنه قالَ: أمَّا البصرةُ فليستْ لك، وأمَّا الحارثُ فليس لك؛ لأن ذلك المعنى تريد. ولو قال : أمَّا العبيدُ فأنت ذو عبيد (بالرفع)، يريد عبيدًا بأعيانهم قد عرفهم المخاطبُ كمعرفتِك، كأنك قلتَ : أمَّا العبيدُ الذين تعرفُ، لم يكنْ إلا رفعًا"[10].

يتضح من خلال ذلك أنَّ العلامةَ الإعرابيةَ فى هذا التركيبِ هى التى حددتْ جهةَ العلمِ أو الجهلِ بالكلمةِ ؟!. فوضَّحتْ أو دلَّتْ على جهةٍ دلاليةٍ من الكلمةِ.

وفى القولين: هذا الرجلُ منطلقٌ. هذا الرجلُ منطلقًا نجدُ أنَّ العلامةَ الإعرابيةَ تحددُ جهةً من الجهاتِ الدلاليةِ لكلمةِ (منطلق) فى هذا التركيبِ.

ففى حالِ النصبِ " جعلتَ الرجلَ مبنيًّا على هذا، وجعلتَ الخبرَ حالًا له، قد صارَ فيها، فصارَ كقولِك : عبد الله منطلقًا، وإنما يريدُ فى هذا الموضعِ أنْ يذكِّرَ المخاطبَ برجلٍ قد عرفه ذلك. وهو فى الرفعِ لا يذكِّرُه بأحدٍ، وإنما أشارَ فقالَ : هذا منطلقٌ "[11].

ومن هنا يتبين لنا أنَّ الرفعَ يدلُّ على جهةِ الإخبارِ بالكلمةِ، وبه يكونُ الرجلُ معروفًا ومعلومًا ولا يحتاجُ إلى تذكِّرِه.

أما النصبُ فإنه يدلُّ على حاليةٍ أو وصفيةٍ للرجلِ الذى يُذكِّرُ به المتحدثُ المخاطبَ، والرجلُ يكونُ هو الخبرُ المبنيُّ على المبتدإِ الذى قد عرفه المتحدثُ والمخاطبُ من قبلُ، ويُذكِّرُ المتحدثُ المخاطبَ به فى هذا التركيبِ، وعلى هذه الحاليةِ،

أو الوصفيةِ. ويحددُ سيبويهِ الجهةَ الدلاليةَ – حينئذٍ – فيقولُ : " ويكونُ فيه معنى التنبيهِ والتعريفِ"[12].

كما أنَّ مدلولَ عدةِ كلماتٍ قد يختلفُ بسبب الخلافِ فى العلامةِ الإعرابيةِ لكلمةٍ واحدةٍ. كما يكونُ فى المجموعتيْن :

فيها عبد الله قائمًا، أو: عبد الله فيها قائمًا.

فيها عبد الله قائم، أو : عبد الله فيها قائم.

يذكرُ سيبويهِ :

" فإذا نصبتَ القائمَ فـ(فيها) قد حالتْ بين المبتدإِ والقائمِ، واستغنى بها، فعملَ المبتدأُ حينَ لمْ يكنْ القائمُ مبنيًا عليه عملَ: هذا زيدٌ قائمًا، وإنما تجعلُ (فيها)، إذا رفعتَ القائمَ، مستقرًا للقيامِ، وموضعًا له، وكأنك لو قلتَ: فيها عبدُ اللهِ، لم يجزْ عليه السكوتُ، وهذا يدلُّك على أنَّ (فيها) لا يحدثُ الرفعُ –أيضًا– فى عبدِ اللهِ؛ لأنها لو كانت بمنزلةِ هذا لم تكنْ لتلغى، ولو كانَ عبدُ اللهِ يرتفعُ بـ(فيها)، لارتفعَ بقولِك: بك عبدُ اللهِ مأخوذٌ؛ لأنَّ الذى يرفعُ وينصبُ ما يستغنى عليه السكوتُ وما لا يستغنى بمنزلةٍ واحدةٍ" [13].

فنصبُ(قائم) أو رفعُه غيَّرَ من جهاتٍ دلاليةٍ فى كلٍّ من: فى، وقائم، والضميرِ. ففى حالِ الرفعِ: يكونُ القيامُ إخبارًا عن عبدِ اللهِ، وأصبحَ متممًا للمعنى المرادِ من ذكرِ عبدِاللهِ مبتدءًا فيه، وأصبحَ الحرفُ(فى) متعلقًا بالقيامِ، فهو يبينُ جهةً دلاليةً للقيامِ، وأصبحتِ (الهاء) مبنيةً لموضعِ القيامِ، أي: شيئًا فى عبدِ اللهِ أو صفةً له.

أمَّا فى حالِ النصبِ فإنَّ الحرفَ (فى) يبينُ جهةً دلاليةً لعبدِ اللهِ، أو كما يحلو للنحاةِ: لاستقرارٍ أو كينونةٍ لعبدِ اللهِ، وأصبحتِ الهاءُ مبنيةً لموضعِ عبدِ اللهِ لذاتِه، وليسَ شيئًا فيه، أو صفةً له، وشبهُ الجملةِ لذلك هى الإخبارُ عن عبدِ اللهِ، فهى المتممةُ لمعناه، أمَّا (قائمًا) بالنصبِ فإنه يدلُّ على حالِ عبدِ اللهِ أثناءَ هذا الوضعِ الإخبارىِّ الذى يفادُ منه أن عبدَ اللهِ فيها، (أي: فى الدارِ أو غيرِها).

ومن طريفِ ما تدلُّ عليه العلامةُ الإعرابيةُ فى التركيبِ وما يجوزُ منه وما لا يجوزُ تبعًا للدلالةِ المستفادةِ ما ذكرَه سيبويهِ فى قولِه :

" فإنَّ النحويين مما يتهاونون بالخَلْفِ إذا عرفوا الإعرابَ، وذلك أن رجلًا من إخوانِك ومعرفتِك لو أرادَ أن يخبرَك عن نفسِه أو غيرِه بأمرٍ، فقالَ: أنا عبدُ اللهِ منطلقًا، وهو زيدٌ منطلقًا، كان محالًا؛ لأنه إنما أرادَ أن يخبرَك بالانطلاقِ، ولم يقلْ: هو ولا أنا، حتى استغنيتَ أنتَ عن التسميةِ؛ لأنَّ هو وأنا علامتانِ للمضمرِ، وإنما يضمرُ إذا علمَ أنك قد عرفتَ من يعني.

إلا أنَّ رجلًا لو كان خلفَ حائطٍ، أو فى موضعٍ تجهلُه فيه، فقلتَ: من أنتَ؟ فقالَ: أنا عبدُ اللهِ منطلقًا فى حاجتِك، كانَ حسنًا "[14].

فـ(منطلق) فى التركيبين الأولِ والثانى الذى يفيدُ أنك تعرفُه تكونُ مرفوعةً، ويكونُ من جهاتِ دلالتِها الإخبارُ، أو إعطاءُ الصفةِ للمبتدإِ.

أما فى التركيبِ الثالثِ الذى يفيدُ عدمَ العلمِ بمن هو خلفَ الحائطِ، فإنَّ الضميرَ يخصصُ أو يوضحُ بالاسمِ (عبد الله)، وبه يكونُ إخبارًا عنه؛ لأنَّ الضميرَ– حينئذ، أي فى حالِ الجهلِ به – يحتاجُ إلى إخبارٍ عنه، ثم ينصبُ على أنه حالٌ.

يذكر عبدُ القاهرِ الجرجانىُّ من العلاقةِ بين الحالِ والخبرِ، حيثُ يقسمُ الخبرَ إلى قسمين :

– خبرٌ هو جزءٌ من الجملةِ، لا تتمُّ الفائدةُ دونَه، وهو نحو: زيدٌ منطلقٌ، وخرجَ زيدٌ.

– وخبرٌ ليس بجزءٍ من الجملةِ، ولكنه زيادةٌ فى خبرٍ آخرَ سابقٍ له، وهو نحو: جاءَ زيدٌ راكبًا.

ثم يذكر: " وذاك؛ لأنَّ الحالَ خبرٌ فى الحقيقةِ، من حيثُ إنك تثبتُ بها المعنى لذي الحالِ، كما تثبتُه بخبرِ المبتدإِ للمبتدإِ، وبالفعلِ للفاعلِ " [15].

وإن كان كلٌّ من الخبرِ والحالِ صفةً فإنَّ جهةً دلاليةً فى كلٍّ منهما تختلفُ فيها عن الآخرِ؛ ذلك أنَّ الخبرَ إتمامٌ لمعنى المبتدإِ، وإخبارٌ لما أُنشئتْ من أجلِه الجملةُ من معنًى.

أمَّا الحالُ فإنها مساعدةٌ لتوضيحِ معنًى سابقٍ عليها. فهناك فرقٌ دلاليٌّ بين: جئتُ راكبًا. وأنا راكبٌ؛ حيثُ نفترضُ أو نتخيلُ أن (راكبًا) فى التركيبِ الأولِ تُبين صفةً لى أثناءَ المجيءِ، فهناك علاقتان لها، حيثُ ترتبطُ كلمةُ (راكب) فى التركيبِ الأولِ بقيمتيْن معنويتيْن أو دلاليتيْن، وهما: المجيءُ، وأنا.

أمَّا هى فى التركيبِ الثانى فإنها ترتبطُ بقيمةٍ معنويةٍ أو دلاليةٍ واحدةٍ، وهى (أنا)، وتتمُّ أو تحققُ معنى الإخبارِ عنه؛ لذلك فإنه علينا أن نتخيلَ الموقفَ الحدثيَ الذى يقالُ فيه كلٌّ من التعبيرين.

ومما يشابُه ما سبقَ ما ذكره سيبويهِ من نصبِ النعتِ، دونَ أنْ يكونَ تابعًا لما سبقَه بعد تمامِ الجملةِ بتأثيرِ الدلالةِ، وذلك فى قولِه:

" وقد يجوزُ أن نقولَ: مررت بقومِك الكرامِ، إذا جعلت المخاطبَ كأنه قد عرفهم، كما قالَ: مررتُ برجلٍ زيدٍ، فتنزلُه منزلةَ من قالَ لك: من هو؟، وإن لم يتكلمْ به، فكذلك هذا تنزلُّه هذه المنزلةَ، وإن كان لم يعرفْهم"[16].

فإنَّ جرَّ (الكرامِ) يجعلُه نعتًا لكلمةِ (قوم)، وبالتالى فإنها تكونُ امتدادًا لتحديدِها أو اختصاصِها، وامتدادًا لشكِّ المتحدثِ فى أنَّ المخاطبَ يجهلُهم.

فإذا نصبتَ، وكان القطعُ بين النعتِ والمنعوتِ، دلَّ هذا على أن المتحدثَ افترضَ أنَّ المخاطبَ قد علمَ المنعوتَ، فلم يتبعْ ما جاء بعد ذكرِه من صفاتٍ له، ولكنه كوَّنَ بها كلامًا جديدًا مرادًا به إخبارٌ آخرُ.

وبذلك تكون العلامةَ الإعرابيةَ قد أثرت فى الجهاتِ الدلاليةِ للكلمةِ فى تركيبٍ واحدٍ؟!.

ومما يذكرُ فى لزومِ الكلمةِ علامةً إعرابيةً معينةً بتأثيرِ الدلالةِ المرادة لها، ما أثبته سيبويه فى قولِه :" وقال:

أيُّ فَتَى هَيْجاءَ أنت وجارِها إذا ما رِجالٌ بالرجالِ استقَلَّتِ

فـ (الجارُ) لا يكونُ فيه أبدًا ههنا إلا الجر؛ لأنه لا يريد أن يجعلَه جارَ شىءٍ آخرَ فتى هيجاءَ؛ ولكنه جعله فتى هيجاءَ، وجارَ هيجاءَ، ولم يردْ أن يعنىَ إنسانًا بعينِه؛ لأنه لو قالَ: أيُّ فتى هيجاءَ أنت وزيدٌ لجعلَ زيدًا شريكَه في المدحِ، ولو رفعه على أنت

لو قال: أيُّ فتى هيجاءَ أنت وجارُها، لم يكن فيه معنى أيُّ جارها الذى هو فيه معنى التعجبِ" [17]، ومنعُ الرفعُ هنا؛ لأنه يخرجُ عن معنى التعجبِ الذي هو المدلولُ المستفادُ من التركيبِ، ولكنه أرادَ: أيُّ فتى هيجاءَ وأيُّ جار هيجاءَ أنت، لذا كانت(ها) فى جارِها عائدةً إلى(هيجاء)، وكان فى(ها) معنى النكرةِ؛ لأنها عائدةٌ على نكرةٍ؛ لذا لزمَ الجرُ فى (جارِ)، حتى تفيدَ معنى التعجبِ، ولزمَ عودُ الضميرِ على هيجاء، حتى لا يكونَ هناك شريكٌ للمتعجبِ منه.

ومما تفرقُ فيه العلامةُ الإعرابيةُ بين الجهةِ الدلاليةِ للكلمةِ الواحدةِ فى التركيب الواحدِ ما لحظه سيبويهِ فى قوله:

" مررت برجل رجل أبوه، إذا أردتَ معنى أنه كاملٌ، وجره كجرِ الأسدِ، وقد تقولُه على غيرِ هذا المعنى، تقولُ: مررتُ برجلٍ رجلٌ أبوه، تريدُ رجلًا واحدًا لا أكثرَ من ذلك" [18].

فالإتباع يدلُّ على الصفةِ، كما يدلُّ ذلك فى القولِ: مررتُ برجلٍ أسدٍ أبُوه، (بجر الأسد على الإتباع)، أي: إذا كنت تريدُ أن تجعلَه شديدًا.

أما إذا رفعتَ في مثلِ هذا التركيبِ فإنما تريدُ العددَ، أى: الوحدةَ لا أكثرَ من ذلك. كما أنك إذا قلت: مررتُ برجلٍ أسدٌ أبوه (برفع أسد)، فإنك تجعلُ أباه مثل الأسد على سبيل الإخبار.

وفى مجالِ التوجيهِ الدلاليِّ للكلمةِ والدليلِ بالعلامةِ الإعرابيةِ على ذلك ما ذكره عبدُ القاهر الجرجانىُّ، ونقلَه عنه من جاءِ بعده ممن اهتموا بمثلِ تفكيرِه فى التراكيبِ من أمثالِ الزملكانى[19]، وذلك فى قول أبي النجم :

قَدْ أصبحَتْ أمُّ الخِيارِ تَدَّعي على ذَنْبًا كلُّه لَمْ أصْنعِ

حيثُ رفع (كل)، وهم يرون النصبَ، حيثُ يضعفُ الرفعُ هنا من غيرِ ضرورةٍ شعريةٍ؛ لأنَّ النصبَ لا يكسرُ البيت، ولا يخلُّ به تركُ إظهار الهاء [20].

ولكنَّ عبدُ القاهرِ يوجهُ الرفعَ دلاليًّا حيثُ يذكرُ: " قد حملَه الجميعُ على أنه أدخلَ نفسَه من رفع (كل) فى شىءٍ إنما يجوزُ عند الضرورةِ من غيرِ أن كانت به ضرورةٌ، قالوا: لأنه ليس فى نصبِ (كل) ما يكسرُ له وزنًا، أو يمنعُه من معنى أرادَه.

واذا تأملت وجدته لم يرتكبْه، ولم يحملْ نفسَه عليه، إلا لحاجةٍ له إلى ذلك، والا؛ لأنه رأى النصبَ يمنعُه ما يريدُ، وذاك أنه أرادَ أنها تدعي عليه ذنبًا لم يصنعْ منه شيئًا ألبتة، لا قليلًا ولا كثيرًا، ولا بعضًا ولا كُلًّا، والنصبُ يمنعُ من هذا المعنى، ويقتضى أن يكونَ قد أتى من الذنبِ الذي ادّعَتْه بعضَه...." [21].

ويكون الكلامُ في حال النصب: لم أصنعْ كله، وبذلك فإنه يكونُ قد صنعَ بعضَه، ولكنَّ الشاعرَ يريدُ أن ينفيَ صنعَ أيِّ شىءٍ من الذنبِ، فرفعَ (كل)، ويكون الكلامُ حينئذٍ: كلُّه غيرُ مصنوعٍ، أي: لم أصنعْ شيئًا من الذنبِ ألبتة.

وقد قدرَّ سيبويهِ هذا التقديرَ حالَ الرفعِ فقالَ: " وأنه قالَ: كلُّه غيرُ مصنوعٍ"[22]، هذا على الرغمِ من أنه حكمَ على الرفعِ بالضعفِ.

ويؤكدُ عبدُ القاهر ذلك باستخدامِ فكرةِ أن النفيّ إذا كان فى كلامٍ فيه تقييدٌ فإنه يكون موجهًا إلى هذا التقييدِ، والتأكيدُ تقييدٌ، فالنفيُ يوجهُ إلى التأكيدِ فيما إذا قلت: لم أرَ

القومَ كلَّهم، أو: لم يأتنى القومُ كلُّهم، أو: لم يأتني كلُّ القومِ، أو: لم أرَ كلَّ القومِ، كنت عمدت بنفيك إلى معنى(كل) خاصةً. وكذلك الحالُ فيما إذا قيل: أتاني القومُ مجتمعين، فقال قائلٌ: لم يأتِكَ القومُ مجتمعين [23].

ومن قبيلِ تغييرِ العلامةِ الإعرابيةِ للجهةِ الدلاليةِ للكلمةِ ما ذكره سيبويهِ فى قوله: " وأمَّا قولُهم من ذا خيرٌ منك، فهو على قولِه: من الذى هو خيرٌ منك ؛ لأنك لم تردْ أن تشيرَ أو تومئَ إلى إنسانٍ قد استبانَ لك فضلُه على المسؤولِ فيعلمكه، ولكنك أردتَ من ذا الذى هو أفضلُ منك؟!

فإن أومأتَ إلى إنسانٍ قد استبانَ لك فضلُه عليه، فأردت أن يعلمَكَه نصبتَ (خيرًا منك)، كما قلتَ: من ذا قائمًا، كأنك قلتَ: إنما أريدُ أن أسألَك عن هذا الذى قد صارَ فى حالٍ قد فضلك بها، ونصبَه كنصبِ: ما شأنك قائمًا" [24].

فالرفعُ على أساسِ الاستخبارِ عن من هو أفضلُ، فلم تدلْ على أن هناك من هو أفضلُ ؛ ولكنَّ النصبَ على أساسِ الإيماءِ إلى من هو أفضلُ.

فكلمةُ (أفضل) تتغيرُ جهةٌ من جهاتِها الدلاليةِ بين النصبِ والرفعِ، وهى كذلك تؤثرُ في المستفادِ المعنويِّ من التركيبِ ككلٍّ.

كما أن السياقَ الدلاليَّ قد يفرضُ موقعًا إعرابيًا خاصًا دونَ ما يعتقدُ به بعضُ النحويين.

ففي قولِه – تعالى – : ﴿**وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا**﴾ {آل عمران من 97} تكون(مَنْ) بدلًا من الناسِ فى موضعِ خفضٍ، لكنه قد استهوى طائفة من الناس بأنها فاعلٌ بالمصدرِ، كأنه قالَ: أنْ يحجَّ البَيتَ منِ استطاعَ، ويضعفُ السهيليُّ هذا القولَ من وجوهٍ:

أحدُها: من جهةِ المعنى، وهو أن الحجَّ فرضٌ على التعيينِ بلا خلافٍ، ولو كان التأويلُ ما ذكروه لكان فرضَ كفايةٍ، فإذا حجَّ المستطيعون برئتْ ذممُ غيرِهم، وفرغتْ ساحتُهم من التكليفِ، وليس الأمرُ كذلك، بل الحجُّ فرضٌ على جميعِ الناسِ، حجَّ المستطيعون أو قعدوا، ولكنه عذرٌ بعدمِ الاستطاعةِ إلى أنْ توجدَ الاستطاعةُ .

والثانى: أنَّ إضافةَ المصدرِ إلى الفاعلِ إذا وجد أولى من إضافتِه إلى المفعولِ، ولا تعدلُ عن الأصلِ إلا بدليلٍ منقولٍ أو معقولٍ، فلو كان(من) هو الفاعل لأضيف المصدرُ إليه [25].

أثرُ العلاقةِ بين الجانبِ الدلاليِّ للكلمةِ والعلامةِ الإعرابيةِ فى الفعلِ:

وأهم ما يُذكر في ذلك ما أورده سيبويهِ من القولِ: "وتقولُ : كتبتُ إليه أن لا تقُلْ ذاك، وكتبتُ إليه أنْ لا يقولَ ذاك، (بالنصب، وكتبت إليه أن لا تقولُ ذاك، (بالرفع).

فأمَّا الجزمُ فعلى الأمرِ.

وأمَّا النصبُ فعلى قولِك : لئلا يقولَ ذاك.

وأمَّا الرفعُ فعلى قولِك: لأنك لا تقولُ ذاك، أو: بأنك لا تقولُ ذاك، تخبرُه بأنَّ ذا قد وقعَ من أمره..." [26]. أفلا ترى معي أنَّ التركيبَ واحدٌ، وأنَّ الوضعَ الإعرابىَّ لكلمةِ (تقول) هو الذى يؤثرُ في الدلالةِ تأثيرًا كبيرًا.

ففى حالِ الجزمِ كان المعنى العامُّ أمرًا فى نفيٍ، أي: نهيًا، وتصبحُ (لا) ناهيةً، ويكونُ زمنُ الفعلِ للمستقبلِ، وفيه معنى الطلبِ.

أمَّا النصبُ فإنه على التعليلِ، وإنْ كان زمنُ الفعلِ للمستقبلِ كذلك، وتكون(لا) نافية.

أمَّا الرفعُ فعلى أن القولَ قد وقعَ من أمرِه، وأصبحتْ(أنْ) مخففةً من الثقيلةِ، فاتخذت مسارًا دلاليًّا آخرَ. فالجزم طلبٌ، والنصبُ تعليلٌ، والرفعٌ إقرارٌ.

وقد يكونُ النظرُ إلى معنى الكلمةِ ذاتِ المعنى المتعددِ في التركيبِ له أثرُه الواضحُ في الجانب التركيبي، وبالتالي في المواقعِ النحويةِ أو الإعرابيةِ للكلماتِ المتعالقةِ بهذه الكلمةِ.

الخاتمة

توصَّل هذا البحثُ:" أثرُ الكلمةِ في التركيبِ والمعنَى" إلى الآتــي:

1- غايةُ اللُّغةِ دلالاتٌ ومعانٍ عن طريقِ تراكيبَ تطولُ أو تقصرُ في درجاتٍ مختلفةٍ.
2- ليس النحوُ والمعنى وجهين لعملةٍ واحدةٍ، بل هما ممتزجان ومتداخلان إلى حدٍّ لا انفصامَ فيه.
3- تأكد لنا من خلال هذا البحث كيفية تأثير الكلمة من خلالِ الإشارةِ إلى عدةِ جوانبَ تركيبيةٍ.
4- يُستخلص من ثنايا هذا البحث أن النحوُ التركيبي والمعنى مكمِّلان لبعضهما لا يفترقان، ولا تجدُ أحدَهما دونَ الآخرِ في الكلامِ.
5- أوضح لنا هذا البحث أن قواعدِ التركيبِ والمعنى صِنْوان لا يفترقان، وذلك من خلالِ التنويهِ إلى جوانبِ كلٍّ من الرفعِ والنصبِ والتبعيةِ والخلافِ الإعرابيِّ وعلاقةِ كلٍّ منها بالمعنى، إلى جانبِ الخلافِ الدلاليِّ والإعرابِ، والإعرابِ ومعنى المحذوفِ، وكلُّها مرتبطةٌ بكتابِ سيبويهِ.
6- تبين لنا من خلال هذا البحث مجموعةً من العلاقات تتمثل في النحو ودلالةِ الكلمة في التركيبِ، والعلاقةِ بين الجانبِ الدلاليِّ للكلمةِ والعلامةِ الإعرابيةِ فى الفعلِ.

الهوامـــــــش :

(1) إنباه الرواة على أنباه النحاة : المؤلف: جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (المتوفى: 646هـ)، الناشر: المكتبة العنصرية، بيروت، الطبعة: الأولى، 1424هـ 4/ 2.

(2) الموضع السابق.

(3) الموضع السابق.

(4) الموضع السابق.

(5) إنباه الرواة : 3/4.

(6) المجيد في إعراب القرآن المجيد، للسّفاقسيّ المتوفّى سنة 742 هـ تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن: 154.

(7) ينظر البرهان فى علوم القرآن، للإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت، 1972م.1/ 301 وما بعدها.

(8) ينظر : شرح ابن عقيل، على ألفية ابن مالك، تحقيق : محمد محى الدين عبد الحميد، مصر، السعادة 1961م: 1– 40

(9) يرجع إلى الكتاب : 1– 389، 390

(10) الكتاب لسيبويه، أبي بكر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة 66– 1975م. 1–389

(11) الكتاب لسيبويه: 2– 86، 87

(12) الكتاب لسيبويه:2– 86، 87.

(13) الكتاب لسيبويه: 2– 90.

(14) الكتاب لسيبويه: 2– 81.

(15) دلائل الإعجاز، لعبد القاهر الجرجاني، صبيح، القاهرة، ط6، 1380هـ– 1960م.121، 144.

(16) الكتاب لسيبويه: 2–70

(17) الكتاب لسيبويه : 2– 55، 56

(18) الكتاب لسيبويه : 2– 29

(19) – البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن، لكمال الدين عبد الواحد بن عبد الكريم الزملكانى، تحقيق: د. خديجة الحديثي وآخر، بغداد 1394هـ : 148.

(20) ينظر : الكتاب لسيبويه : 1– 85.

(21) دلائل الإعجاز : 184/ وينظر: البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن: 148

(22) الكتاب : 1– 58

(23) يرجع إلى دلائل الإعجاز : 185/ البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن : 148، 149

(24) الكتاب لسيبويه: 2– 61.

(25) نتائج الفكر في النحو، لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي، تحقيق: د. محمد إبراهيم البنا، دار الرياض، ط2، 1984م : 310.

(26) الكتاب لسيبويه: 3– 166.